اسم المصدر : الوطن

التاريخ: 19-03-2011 رقم العدد: 3823 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 42 رقم القصاصة: 1

٢٠ أمراً ملكياً لرفاهية الشعب والتنفيذ عاجل دون تسويف ولا تأخير

إحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية للداخلية و ٥٠٠ لوزارة التجارة والصناعة وملاحقة المتلاعبين بالأسعار والتشهير بهم

الرياض: الوطن ، واس

تحقيقاً للتنمية الإستراتيجية الوطنية ولرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير الحياة الكريمة لهم، أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمس، ٢٠ أمراً ملكياً استهدفت دعم السعوديين مادياً وخدمياً ومنحهم العديد من المزايا التي تلبي احتياجاتهم وتلامس تطلعاتهم في العديد من القطاعات الحكومية، وتكشف حجم التلاحم والترابط بين القيادة والشعب .

وتضمنت الأوامر الملكية التي عمت فرحتها كل منزل سعودي وحملت في معانيها العمل الجاد التنبيه على الجهات المختصة بسرعة الاعتماد والتنفيذ بلا تسويف أو تأخير، صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين وطلاب وطالبات التعليم العالي الحكومي، وإعداد دراسة متكاملة لتفعيل برنامجي "التأمين التعاوني للمواطنين العاطلين عن العمل"، و"دعم الباحثين عن العمل"، مع صرف ألفي ريال للباحثين عن عمل اعتباراً من مطلع السنة المقبلة، واعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهرياً، واعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة، ورفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية إلى ٥٠٠ ألف ريال .

فتيات يعبرن عن فرحتهن بالقرارات الملكية (تصوير: محمد مشهور)

اسم المصدر : الوطن

التاريخ: 2011-03-19 رقم العدد: 3823 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 42 رقم القصاصة: 2

كما تضمنت الأوامر الملكية، إنشاء " الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "، ترتبط بالملك عبدالله بن عبدالعزيز مباشرة، وتعيين رئيس لها بمرتبة وزير، واعتماد مبلغ ١٦ مليار ريال لوزارة الصحة لتنفيذ وتوسعة المدن الطبية في المناطق، إضافة إلى رفع الحد الأعلى في برنامج "تمويل المستشفيات الخاصة" في وزارة المالية إلى ٢٠٠ مليون ريال، وإحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية لوزارة الداخلية، ورفع الوظائف العسكرية المعتمدة بميزانية السنة المالية الحالية التي يشغلها مستحقو الترقية من الضباط والأفراد في كافة القطاعات العسكرية والأمنية إلى الرتبة التالية، وتكليف وزارة المالية بمناقشة الجهات العسكرية بشأن أي حقوق أو التزامات مالية لمنسوبيها وصرفها، و قيام الجهات العسكرية كل على حده بمناقشة احتياجاتها لإسكان منسوبيها ودراسة احتياجاتهم في مجال القطاع الصحي.

وشملت الأوامر الملكية، التنبيه على كافة وسائل الإعلام التمسك بنهج الدولة المُستند إلى كتاب الله وسنة رسوله في آداب التعامل مع العلماء، من خلال عدم المساس أو التعرض لهم بالإساءة أو النقد، وفي حال وجود ملحوظات فيمكن إبلاغها لوزير الإعلام، وإنشاء فروع للرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في كل المناطق وإمدادها بالوظائف والمخصصات المالية، وإنشاء مجمع فقهي سعودي، وتخصيص ٥٠٠ مليون ريال لترميم المساجد والجوامع في كافة أنحاء المملكة، و٢٠٠ مليون لدعم جمعيات تحفيظ القرآن الكريم، و٣٠٠ مليون ريال لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ودعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بـ ٢٠٠ مليون ريال لاستكمال بناء مقرات لها في المناطق، وإحداث ٥٠٠ وظيفة لوزارة التجارة والصناعة لدعم جهود الوزارة الرقابية وملاحقة المتلاعبين في الأسعار والتشهير بهم، والتأكيد على القطاع الخاص بعزم الدولة على المسارعة الفاعلة والجادة في سعودة الوظائف، وأن يقوم بواجبه الوطني في هذا الأمر على أكمل وجه .. وفيما يلي نصوص الأوامر الملكية:

راتب شهرين لموظفي الدولة وطلاب وطالبات التعليم العالي الحكومي

تفعيل برنامجي التأمين التعاوني للعاطلين ودعم الباحثين عن عمل دون تأخير

راتب شهرين للموظفين والطلاب

انطلاقاً من حرصنا على أبنائنا وبناتنا المواطنين، وتقديراً لدورهم الكبير في بنائنا الوطني، وإسهامهم الفاعل في تشييد صروحه، وقيام مؤسساته على ما عهدناه فيهم من الصدق في القول، والجد في العمل، على قاعدة راسخة من الروح الوطنية العالية في منظومة قافلة الخير ومسيرة العطاء والنماء، مستصحبين في هذا المشهد الميمون عموم قول الحق سبحانه: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون).

أمرنا بما هو آت :

- صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين.

- صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي الحكومي.

ألفا ريال للعاطلين

رغبة منا في إيجاد حل لمشكلة البطالة التي يعاني منها بعض أبنائنا وبناتنا.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/٣٠ بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠، القاضي بأن تقوم وزارة العمل بإعداد دراسة متكاملة لتفعيل برنامجي: "التأمين التعاوني للمواطنين العاطلين عن العمل"، "ودعم الباحثين عن العمل".

أمرنا بما هو آت:

- اعتماد صرف مُخصص مالي قدره (ألفا ريال) شهرياً للباحثين عن العمل في القطاعين العام والخاص، ولإعطاء الفرصة لوزارة العمل لتقوم بتلقي طلبات الباحثين عن العمل، وحصرها، والتأكد من صحة بياناتها ومطابقتها لضوابط استحقاقها، واتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة لها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، فيكون الصرف اعتباراً من ١٤٣٣/١/١.

- على وزارة العمل الإسراع باستكمال استقبال وتسجيل الطلبات، وتهيئة كافة السُبل للباحثين عن العمل في كافة مناطق المملكة، والإعلان عن ذلك، ولن يقبل في هذا أي تسويف أو تأخير.

- تقوم وزارة العمل - بشكل عاجل - باستكمال ما قضى به أمرنا رقم أ/٣٠ وتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠، وإعداد الضوابط المتعلقة بذلك، والرفع لنا بتقرير شهري عن كافة ما ذكر.

الحد الأدنى للرواتب

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/٢٣ بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠ القاضي بأن تقوم اللجنة الدائمة بالمجلس الاقتصادي بوضع الترتيبات اللازمة على تثبيت بدل غلاء المعيشة ومقداره (١٥ ٪) ضمن الراتب الأساسي.

أمرنا بما هو آت:

- اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهرياً بعد استكمال الزيادة المشار إليها في أمرنا رقم أ/٢٣ بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠، وأن تستكمل الإجراءات النظامية اللازمة حيال ذلك بشكل عاجل.

٥٠٠ ألف وحدة سكنية

حرصاً منا على توفير أسباب الحياة الكريمة للمواطنين،

صرف ألفي ريال للباحثين عن عمل اعتباراً من مطلع السنة المقبلة وتوظيفهم فوراً

الحد الأدنى لرواتب السعوديين العاملين في الدولة ٣ آلاف ريال شهرياً

وتأمين السكن المناسب لهم، وذلك انطلاقاً من الأمانة الملقاة على عاتقنا تجاه أبنائنا وبناتنا المواطنين، واستشعارنا بمسؤوليتنا في هذا الشأن .. أمرنا بما هو آت :

- اعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في كافة مناطق المملكة، وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره ٢٥٠ مليار ريال، وتتولى الهيئة العامة للإسكان مسؤولية تنفيذ هذا المشروع.

- تكون لجنة إشرافية برئاسة سمو وزير الشؤون البلدية والقروية، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد والتخطيط (الهيئة العامة للإسكان) لوضع الترتيبات اللازمة لذلك، والإشراف على هذا المشروع والرفع لنا بتقرير شهري.

- على أمراء مناطق المملكة الاجتماع مع سمو وزير الشؤون البلدية والقروية، ووزير العدل، ووزير الاقتصاد والتخطيط، ومحافظ الهيئة العامة للإسكان، للعمل على إيجاد أراضٍ للهيئة العامة للإسكان، كل في منطقته، وتسهيل مهمة الاستفادة منها لهذا الغرض، واتخاذ الإجراءات العاجلة لإنجاز ذلك، والرفع لنا بما يتم بهذا الشأن أولاً بأول، لاتخاذ ما نراه مناسباً.

- تشكل لجنة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة العدل، ووزارة المالية، والهيئة العامة للإسكان، لحصر الأماكن التي لا تتوافر فيها أراضٍ حكومية، وتتطلب الحاجة تنفيذ وحدات سكنية فيها، وعلى وزارة المالية اتخاذ اللازم لتوفيرها بشكل عاجل.

رفع قيمة القروض العقارية

بعد الاطلاع على نظام صندوق التنمية العقارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ بتاريخ ١١/ ٦ / ١٣٩٤ وتعديلاته، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٠١ بتاريخ ١٣٩٨/١/١٧ .. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/١٨ بتاريخ ١٤٣٢/٣/٢٠ القاضي بدعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدره ٤٠ ألف مليون ريال.

ورغبة منا في توفير أسباب الحياة الكريمة للمواطنين بما في ذلك السعي لتمكينهم من تأمين السكن المُلائم لهم، وذلك بشكل عاجل، واستشعاراً للمسؤولية الملقاة على كاهلنا تجاه أبناء وبنات هذا الوطن الغالي .. أمرنا بما هو آت :

- رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من ٣٠٠ ألف ريال ليصبح ٥٠٠ ألف ريال اعتباراً من تاريخه.

- على وزارة المالية تغطية مقدار الدعم المقترح لرأس مال الصندوق بما يضمن عدم تأثير رفع قيمة القرض السكني على عدد المنوحين من قروض الصندوق.

هيئة لمكافحة الفساد

انطلاقاً من قول الله تعالى: (ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يُحب المفسدين)، واستشعاراً منا للمسؤولية الملقاة على عاتقنا في حماية المال العام، ومحاربة الفساد، والقضاء عليه، على هَدْي كريم من مقاصد شريعتنا المطهرة التي حاربت الفساد، وأوجدت الضمانات، وهيأت الأسباب لمحاصرته، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها .. أمرنا بما هو آت :

- إنشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، ترتبط بنا مباشرة.

- يُعين محمد بن عبد الله الشريف رئيساً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد برتبة وزير.

- على رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء وضع التنظيم الخاص بها، على أن يصدر من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أمرنا هذا.

- تشمل مهام الهيئة كافة القطاعات الحكومية، ولا يستثنى من ذلك كائنٌ من كان، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي.

- على رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ورئيس الديوان الملكي تزويد الهيئة بكافة الأوامر ذات الصلة بمهامها، وعلى جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية وغيرها الرفع للهيئة بكل المشاريع المعتمدة لديها وعقودها ومدة تنفيذها وصيانتها وتشغيلها.

- دون الإخلال باختصاصات الجهات الرقابية الأخرى، تقوم الهيئة بالتنسيق اللازم مع تلك الجهات فيما يخص الشأن العام ومصالح المواطنين، وعلى تلك الجهات تزويد الهيئة بأي ملاحظات مالية أو إدارية تدخل ضمن مهام الهيئة.

اعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في كافة المناطق وتقرير شهري للمتابعة

رفع الحد الأعلى لقروض صندوق التنمية العقارية إلى ٥٠٠ ألف

١٦ مليارا لـ"الصحة"

نظراً لأهمية توفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لأبنائنا وبناتنا، وسعياً منّا لأن تَعُمَّ كافة أرجاء البلاد، واستكمالاً لما هو قائمٌ، وتحت الإنشاء من مُدن طبية، ومستشفيات تخصصية ومرجعية، ومستشفيات ومراكز طبية، ومراكز للرعاية الصحية الأولية في كافة مناطق المملكة .. أمرنا بما هو آت :

- اعتماد مبلغ ١٦ مليار ريال لوزارة الصحة لتنفيذ وتوسعة ما يلي:

• مدينة الملك فهد الطبية بالرياض: إنشاء مركزين للأورام، والقلب، ومركز وطني للعلوم العصبية، بما مجموعه ٨٥٠ سريراً إضافياً، ومركزاً للأبحاث، بالإضافة لمبنى للإدارة وسكن للمدينة.

• مدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة: لتشمل المستشفى التخصصي، بالإضافة إلى إنشاء مراكز للقلب، وزراعة الأعضاء، والأورام، والعلوم العصبية، ومستشفى للنساء والولادة والأطفال، ومستشفى للعيون، ومستشفى تأهيلي، لتصبح السعة السريرية للمدينة ١٥٠٠ سرير، و٢٠٠ عيادة خارجية، ومختبر مركزي للأبحاث، ومبنى للإدارة، وسكن للمدينة.

• مدينة الملك خالد الطبية بالمنطقة الشرقية: لتشمل إنشاء مستشفى تخصصي بالدمام، ومستشفى الظهران التخصصي للعيون، ومركز زراعة الأعضاء والأورام، ومراكز للقلب، والعلوم العصبية، ومستشفى تأهيلي، بما مجموعه ١٥٠٠ سرير، ومركز للأبحاث، و٢٠٠ عيادة خارجية، ومبنى للإدارة، وسكن للمدينة.

• مدينة الملك فيصل الطبية لخدمة مناطق المملكة الجنوبية: لتشمل إنشاء مستشفى تخصصي بأبها، ومراكز للقلب، والعلوم العصبية، والأورام، ومستشفى للعيون، ومستشفى تأهيلي، بما مجموعه ١٣٥٠ سريراً، ومركز للأبحاث، و ٢٠٠ عيادة خارجية، ومبنى للإدارة ، وسكن للمدينة.